A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/5/20
18 June 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة
البند ٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

تقرير البعثة الرفيعة المستوى لتقصّي الحقائق في بيت حانون، المُنشأة بموجب القرار دإ-١/٣*

* استُنسِخت المرفقات كما وردت وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

(A) GE.07-13255 220607 220607

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولاً- المحاولة الأولى للسفر إلى بيت حانون	٣ - ٨	٣
ثانياً- المحاولة الثانية	٩ - ١١	٥
ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات	١٢-٢٤	٦

Annexes

I. Meetings of the HLFFM in Geneva, December 2006 9

II. High-Level Fact-Finding Mission to Beit Hanoun, 10-15 December 2006: Tentative schedule of appointments and visits 10

III. Statement of Professor Christine Chinkin, member of the High-Level Fact-Finding Mission, to the Fourth Session of the United Nations Human Rights Council 12

مقدمة

١- اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثالثة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ القرار دإ-١/٣ الذي نص على أمورٍ منها دعوته إلى إنشاء بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق توفَد إلى بلدة بيت حانون في الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة، وذلك في أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية التي نفذت هناك حوالى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ومما نصت عليه ولاية البعثة تقييم حالة الضحايا؛ ومعالجة احتياجات الباقين على قيد الحياة؛ وتقديم توصيات بشأن سُبل ووسائل حماية المدنيين الفلسطينيين من أي اعتداءات إسرائيلية أخرى.

٢- وقد عيّن رئيس المجلس رئيس أساقفة جنوب أفريقيا دزموند توتو لرئاسة بعثة تقصّي الحقائق الرفيعة المستوى والبروفسورة كريستين تشنكن البريطانية عضواً في البعثة. ووفقاً للقرار، قدم الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كل المساعدة الإدارية والتقنية واللوجستية المطلوبة لتمكين بعثة تقصّي الحقائق من الاضطلاع بولايتها بسرعة وكفاءة.

أولاً - المحاولة الأولى للسفر إلى بيت حانون

٣- اجتمع أعضاء البعثة في جنيف في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وطلبوا تعاون حكومة إسرائيل معهم في الاضطلاع بولايتهم، وبخاصة منح التأشيرات اللازمة للبعثة (بما فيها موظفو الأمانة) لدخول إسرائيل. وفي انتظار رد على ذلك الطلب، قضت البعثة أسبوعاً أجرت فيه مشاورات مع جهات فاعلة متنوعة وحضرت اجتماعات إحاطة بالمعلومات من الأمم المتحدة ومنظمات أخرى تعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة، وفي بيت حانون بالذات. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة باللقاءات واجتماعات الإحاطة بالمعلومات التي عُقِدت في أثناء هذا الأسبوع. ويرد في المرفق الثاني جدول الاجتماعات التي اعتزمت البعثة عقدها في إسرائيل وغزة.

٤- في يوم الإثنين، ٤ كانون الأول/ديسمبر، التقى رئيس الأساقفة توتو بالممثل الدائم لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي أثناء هذا الاجتماع، أعرب رئيس الأساقفة عن رغبة البعثة في لقاء مسؤولينَ ومنظمات غير حكومية من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بغية الاستماع إلى آراء الجميع. وأشار رئيس الأساقفة أيضاً إلى ضرورة مغادرة البعثة جنيف في يوم الأحد، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على أبعد تقدير، وذلك كي يتمكن من العودة إلى كيب تاون في موعد لا يتجاوز ١٦ كانون الأول/ديسمبر للوفاء بالتزامات سابقة. والمغادرة إلى إسرائيل بعد ذلك الحين لا تتيح للبعثة فرصة إكمال مهمتها على النحو المناسب. وبعد الاجتماع إلى الممثل الدائم، طُلِبت تأشيرات لدخول إسرائيل وذُكِر يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر موعداً للوصول. ولم يرد من السلطات الإسرائيلية أي رد رسمي على طلب البعثة الحصول على تأشيرات (ولم تتلق البعثة هذا الرد حتى الآن)، فرأت البعثة في ذلك رفضاً لطلب الحصول على تأشيرات. وبعد تردُّد، جرى التخلّي عن البعثة. ووجه رئيس الأساقفة توتو رسالة إلى المجلس مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (A/HRC/4/113) لخّص فيها هذه التطورات وطلب إلى رئيس المجلس أن يوجِّه انتباه أعضاء المجلس إليها.

٥- وحالما اتضح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أنه لن يُسمح للبعثة بالسفر إلى بيت حانون عن طريق إسرائيل، نظرت البعثة في أنسب السُبل لتنفيذ الولاية التي أناطها المجلس بها. وفي ذلك أخذت اللجنة باعتبارها عدداً من العوامل منها ما يلي:

(أ) اقتضت أحداث أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ التي وقعت في غزة، وفي بيت حانون بالذات، إجراء تحقيق في احتمال أن تكون إسرائيل قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وجاء قرار المجلس بإيفاد البعثة إلى بيت حانون إظهاراً لمشاعر القلق العميق الذي يساوره إزاء التقارير الموثّقة التي وردت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد أكدت المعلومات التي قُدِّمت إلى البعثة في أثناء اجتماعات الإحاطة بالمعلومات التي عُقدت في جنيف في أوائل كانون الأول/ديسمبر خطورة الحالة وطابعها المُلح؛

(ب) وقد نصت ولاية البعثة صراحة لا على إيفاد البعثة "إلى بيت حانون" فحسب، بل أيضاً على "تقييم حالة الضحايا" و"معالجة احتياجات الباقين على قيد الحياة". وقد اقتضى كل عنصر من هذه العناصر وصول البعثة إلى الضحايا والباقين على قيد الحياة والشهود في بيت حانون وغيرها من الأماكن؛

(ج) حققت البعثة تحقيقاً دقيقاً في إمكانية تقييم حالة الضحايا والباقين على قيد الحياة بزيارة أماكن تقع خارج إسرائيل وغزة ربما نُقِل إليها أولئك الأفراد للمعالجة الطبية. وكشفت الاستفسارات عن سقوط ٥١ جريحاً في حادث بيت حانون عولِجوا جميعاً ما عدا ستة منهم في الأرض المحتلة في غزة. ومن هؤلاء الستة نُقِل ثلاثة إلى المستشفى في إسرائيل وثلاثة إلى المستشفى في مصر. ومن الواضح أن هناك بعض الضحايا خلاف الذين قتلوا أو أُصيبوا في الهجوم، مثل أفراد أسر القتلى. فاحتمال مغادرة هؤلاء الأفراد غزة احتمال محدود للغاية. ومن الإنصاف القول إن الاحتلال العسكري المستمر لغزة نفسها هو أكبر عامل من عوامل إفشال البعثة، فقد منع ضحايا حادث بيت حانون من مغادرة أراضي غزة ومنع البعثة من دخولها. ولذلك فإن لقاء الضحايا وتقييم حالتهم ومعالجة احتياجات الباقين على قيد الحياة لا يترك للبعثة إلا خيار السفر إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة؛

(د) ربما كان من الممكن الوصول إلى غزة وبيت حانون عن طريق مصر ومعبر رفح، وهذا يبرز الحاجة إلى الحصول على تأشيرات رسمية لدخول إسرائيل. وقد درست البعثة هذه الإمكانية دراسة دقيقة، وأثارت المسألة مع الممثلَيْن الدائمَيْن لمصر وإسرائيل في جنيف، ومع الجهات الفاعلة للأمم المتحدة في غزة ومع مسؤولي الأمن في الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، سلّمت البعثة بعد تردُّد بأنه من غير الممكن عملياً الدخول من معبر رفح، وذلك لعدد من الأسباب هي:

`١` أولاً، إن معبر رفح مفتوح في الغالب للتجارة الفلسطينية وليس للمارة. وإضافة إلى ذلك، لم يُفتح هذا المعبر إلا ٢٣ مرة في الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ولم يُفتح إلا في يومين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

`٢` ثانياً، يقتضي دخول معبر رفح تعاون السلطات الإسرائيلية الذي ربما لم يكن منتظراً في ضوء التصريحات المذكورة آنفاً التي أدلى بها للبعثة الممثل الدائم لإسرائيل؛

`٣` ثالـــثاً، لم تكـــن إدارة الســـلامة والأمن في الأمم المتحدة تأذن في حينه لبعثات الأمم المتحدة باستخدام معبر رفح لأسباب أمنية؛

`٤` وأخـــيراً، فإن دخول غزة عن طريق مصر من شأنه أن يُحبط الرغبة التي أعربت عنها البعثة في لقاء مسؤولين إسرائيليين ومنظمات إسرائيلية.

٦- اقترح الممثل الدائم لإسرائيل أن يدخل أعضاء البعثة إسرائيل بصفتهم الشخصية وليس بوصفهم أعضاء في بعثة شكّلها مجلس حقوق الإنسان. وقد رُفِض هذا الاقتراح لعدد من الأسباب، على رأسها الأسباب التالية:

(أ) أولاً، إن ذلك من شأنه أن ينفي بالفعل ولاية البعثة وسلطة المجلس؛

(ب) ثانياً، ليس من شأن ذلك أن يضمن الوصول إلى بيت حانون، لأن تعاون السلطات الإسرائيلية يظل شرطاً لدخول غزة؛

(ج) ثالـــثاً، إن مـــن شأن ذلك منع دخول موظفي الأمانة العامة الذين تحتاج البعثة إلى مساعدتهم الحاسمة التي نص عليها قرار المجلس الذي يتضمن ولاية البعثة.

٧- كان ولا يزال مسألةً تثير بالغ القلق لدى البعثة أن تُمنَع بعثة مُنِحت ولاية من المجلس حسب الأصول من تناول حالـــة حرجة من حالات حقوق الإنسان بسبب عدم تعاون حكومة معنية في إصدار تأشيرات. وقد أعرب أعضاء البعثة عن هذا القلق بأوضح العبارات الممكنة في أثناء مؤتمر صحفي عقدوه في جنيف في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٨- وفي ٢٢ آذار/مـــارس ٢٠٠٧، أدلـــت البروفسورة تشنكن ببيان أمام المجلس في دورته الرابعة وذلك في معـــرض تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ القرار. وهذا البيان الذي يغطي التطورات الموجزة أعلاه مرفق بهذا التقرير (المرفق الثالث).

ثانياً - المحاولة الثانية

٩- بعـــد أن أدلت البروفسورة تشنكن ببيانها أمام المجلس في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، اعتمد المجلس، بدون تصـــويت، القرار ٢/٤ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. ومن جملة ما جاء في ذلك القرار أن لاحظ المجلس بأسف أن إســـرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قد عرقلت أعاقت إيفاد البعثة العاجلة لتقصّي الحقائق، وأن دعا المجلسُ إلى تنفيذ القرار دإ-١/٣، بما فيه إيفاد البعثة العاجلة لتقصّي الحقائق.

١٠- وفي ٤ أيـــار/مايو ٢٠٠٧، كتب رئيس الأساقفة توتو إلى الممثل الدائم لإسرائيل قائلاً إن بوسع البعثة السفر إلى بيت حانون في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وأبلغه أن البعثة بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت حكومة إسرائيل سوف تيسِّر سفر البعثة إلى بيت حانون عبر إسرائيل في موعد أقصاه ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وســـأل رئيس الأساقفة أيضاً عمّا إذا كان ق أُنجز التحقيق في الحادث الذي وقع في بيت حانون، وهو التحقيق الـــذي أعلـــن عنه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، وعمّا إذا كان من الممكن تقديم نسخة من التقرير عن ذلك التحقـــيق إلى البعـــثة إذا كان التحقيق قد أُنجِز. وأكد من جديد رغبته في تمكين البعثة من زيارة بيت حانون،

وكذلك إسرائيل، للقاء مسؤولين إسرائيليين ومنظمات إسرائيلية أخرى. وفي رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ردّ الممثل الدائم لإسرائيل على رئيس الأساقفة توتو بعبارات يُفهَم منها أن حكومة إسرائيل لن تتعاون التعاون اللازم مع البعثة. ولم يرد ردٌ على طلب الحصول على نسخة من تقرير تحقيق جيش الدفاع الإسرائيلي.

١١- وقد أُلغيت البعثة المقرر إيفادها إلى بيت حانون مرة أخرى. وجرى استطلاع خيارات أخرى لمتابعة ولاية البعثة، على ضوء الاعتبارات الموجزة في الفقرتين ٥ و٦ أعلاه والتي لم تتغير تغيُّراً كبيراً في فترة الأشهر الستة التالية. وهناك عامل هام آخر هو التدهور الشديد في الحالة الأمنية في غزة في الجزء الأول من عام ٢٠٠٧.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٢- يؤكد أعضاء البعثة بأقوى العبارات ما ينتابهم من مشاعر القلق لأن بعثةً أناط هذا المجلس بها ولايةً حسب الأصول قد مُنعت ولا تزال من تناول حالة حرجة من حالات حقوق الإنسان بسبب عدم تعاون حكومة معنية. فقد استندت حكومة إسرائيل في رفضها التعاون إلى مزاعم التحيز ضد إسرائيل في القرارات الصادرة عن المجلس. إن البعثة ليست في موقع يمكِّنها، من حيث الخبرة أو الولاية، من تقييم هذه المزاعم. وقد أبدت البعثة منذ البداية وبأوضح العبارات رغبتها في لقاء حكومة إسرائيل، ومنظمات غير حكومية وأفراد في داخل إسرائيل، ورغبتها في النظر في حالات ومواقف هذه الجهات. غير أنه من الواضح أن انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان قد وقعت في بيت حانون جراء أنشطة جيش الدفاع الإسرائيلي التي اضطلع بها حوالى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولا بد من التحقيق في هذه الأحداث بعملية مستقلة ومحايدة وشفافة، يُفضَّل أن تكون على المستوى الوطني. وما ولاية البعثة، التي تركز على حاجات الضحايا والباقين على قيد الحياة، إلا رداً واحداً على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان.

١٣- ولم تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بالسفر إلى بيت حانون. وهذا هو أبرز ما أحبط محاولاتها تنفيذ جزأين من الأجزاء الثلاثة الموضوعية لولايتها، وهما تقييم حالة الضحايا ومعالجة حاجات الباقين على قيد الحياة. وعلى الرغم من ذلك، تشعر البعثة بأنه في استطاعتها، ومن واجبها، تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات استناداً إلى قدر كبير من المعلومات التي قُدمت إليها من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الموثوقة وذلك في أثناء العملية التحضيرية للمهام التي حاولت الاضطلاع بها. وأكثر ما يستدعي ذلك الطابع المعقَّد للحالة. وتستند هذه الاستنتاجات والتوصيات إلى ولاية البعثة التي تقضي وضع هذه التوصيات، وإلى رغبة أعضاء البعثة في المساهمة في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام في هذه المنطقة المضطربة منذ ٤٠ عاماً على وجه التحديد، عندما بدأ الاحتلال.

١٤- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في بيت حانون ومحيطها قد أسفرت عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فالخسائر في الأرواح والإصابات التي لحقت بالمدنيين تؤدي إلى نشوء تبعات بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وإلى جانب ما يسمى عموماً عملية "أمطار الخريف" التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، أسفر قصف بيت حانون قرابة الساعة ٥/٣٥ من صبيحة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن مقتل ١٩ شخصاً (بينهم ٧ أطفال)، وإصابة ٥١ شخصاً آخر، وتدمير منازل. وأما الأضرار التي لحقت بالمباني جراء القصف فقد عقَّدت الحالة المتدهورة في بيت حانون بعد أسبوع واحد من العمليات العسكرية الإسرائيلية. وأفادت مصادر الأمم المتحدة بأنه حتى قبل بدء القصف كان معظم مناطق البلدة بلا كهرباء وماء، وكان الدمار واسع النطاق قد لحق بمبانيها، وكانت خدمات الرعاية الصحية الأولية قد توقفت، وكان قد هُدم ١٨ منزلاً من منازلها وطالت

الأضرار ١٥٠ منزلاً. وإضافة إلى انتهاكات الحق في الحياة والسكن اللائق والصحة، تربط تقارير موثوقة بين الأعمال الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بأمور منها حرية التنقل والغذاء والتعليم.

١٥- وتدرك البعثة إدراكاً تاماً أن قصف بيت حانون قد وقع في سياق أعمّ هو سياق الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان والطريق السياسي المسدود. وتدرك البعثة أن وقتاً قد مضى منذ ذلك الحادث وأن أحداثاً لاحقة في غزة طغت عليه فيما يبدو. غير أن البعثة ترى أن حادث بيت حانون وآثاره هما من أعراض دورة لا نهاية لها، على ما يبدو، هي دورة العنف البالغ وانتهاك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن هذه الناحية يظل الحادث مهماً. وتود البعثة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مثلما فعل غيرها من قبل أنه لا بد لعملية السير في اتجاه السلام من التحرك في إطار القانون الدولي والاهتداء بمبدأ احترام ميثاق الأمم المتحدة، وقانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي.

١٦- وأسفر قصف بيت حانون عن قتل وإصابة مدنيين، وهذا أمر يثير مسألة حماية المدنيين في النزاع المسلح. وتؤكد البعثة الموقف القائل بوجوب توفير الحماية للشعب في غزة امتثالاً للقانون الدولي، وعلى رأسه اتفاقية جنيف الرابعة. وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يجعل في صلب عملية صنع قراراته والأنشطة التي يضطلع بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة الآثار التي تلحق بالمدنيين جراء استعمال القوة. وهذا يشمل استعمال المدفعية في الأماكن كثيفة السكان مثل غزة.

١٧- وقد زعمت حكومة إسرائيل أن قصف بيت حانون قد وقع جراء "عطل فني لدى الجيش الإسرائيلي" يتعلق بأجهزة تحديد الأهداف أو الرادار، وأعربت عن أسفها لوقوع خسائر في الأرواح. وتوصي البعثة بأن تُعلن إسرائيل في موعد لا يتجاوز الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان الخطوات التي اتخذتها لضمان ألا يقع ثانية حادث كالذي وقع في بيت حانون.

١٨- وتقع قضيتا المساءلة والإفلات من العقاب في صلب أحداث مثل قصف بيت حانون. وبغض النظر عمّا إذا كانت الإصابات التي وقعت في بيت حانون قد نجمت عن خطأ أو إهمال أو تقصير جنائي أو عن قصد، فإنه ينبغي محاسبة المسؤولين عنها.

١٩- وعدم محاسبة الذين يطلقون صواريخ القسام إطلاقاً عشوائياً على مناطق مدنية في إسرائيل، وعدم المحاسبة على الخسائر المدنية في الأرواح جراء الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في غزة أسفرا عن نشوء ثقافة عدم الإفلات من العقاب في الجانبين. وكما في أجزاء عديدة أخرى من العالم، فإن ثقافة الإفلات من العقاب هذه تولِّد مزيداً من انتهاكات حقوق الإنسان. وتدعو البعثة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى ضمان المحاسبة على ارتكاب الجرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويجب التحقيق في جميع الحوادث تحقيقاً فورياً وشفافاً ومستقلاً، ومقاضاة من يُزعم أنهم ارتكبوا هذه الأحداث ومعاقبة الذين يُدانون منهم، كما ينبغي سلوك الطريق المناسب لتوفير الجبر الكافي للضحايا. ومن أولى الخطوات في هذا السبيل إجراء تحقيق مستقل ومحايد وعلني في قصف بيت حانون، والتعويض عن الخسائر في الأرواح وسبل العيش، والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات. وعلى غرار ذلك، ينبغي إنشاء آلية لمحاسبة المسؤولين عن إطلاق الصواريخ في اتجاه مدن إسرائيلية.

٢٠- إن آثار قصف بيت حانون فقد أثارت مسألة الحق في الحصول على الرعاية الصحية الطارئة للمصابين من الضحايا. وتشير البعثة إلى تقارير عن الحالة البائسة للرعاية الصحية في غزة. والاعتداءات كتلك التي وقعت في بيت حانون تزيد الضغط على نظام الصحة الذي يعمل فوق طاقته في الأحوال العادية، مما يترك آثاراً سلبية على التمتع بالحق في الصحة. وتود البعثة أن توجِّه الانتباه إلى حقوق الضحايا في العلاج الطبي المستمر، بما في ذلك الحصول على خدمات المشورة.

٢١- وكانت البعثة تأمل في أن تتمكن من تقييم حالة الضحايا من النساء وحاجات النساء اللواتي بقين قيد الحياة لأن أعضاء البعثة يدركون الانتهاكات المحددة وغيرها من آثار حالات النزاع التي تواجه النساء لأنهن نساء. وتوصي البعثة بأن يقوم جميع المسؤولين عن ضمان حقوق الإنسان في غزة وعن معالجة الانتهاكات بأخذ وضع الضحايا من النساء والباقيات على قيد الحياة في الاعتبار بشكل خاص.

٢٢- وتشعر اللجنة بقلق بالغ إزاء التصدي لما يبدو دورة صعبة لا تنتهي من الانتهاكات لحقوق الإنسان، هذه الانتهاكات التي تطال الحياة اليومية لعشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي سبيل ذلك، توصي البعثة بإنشاء آلية تستفيد من تجربة المبادرات السابقة العديدة وتسعى في الوقت ذاته لبناء الثقة والائتمان من خلال التركيز على حقوق الإنسان للجميع. ومجالات العمل العامة لهذه الآلية يمكن أن تكون ما يلي:

(أ) إجراء رصد وتقييم مستقلين لحالة حقوق الإنسان للمدنيين في حالة النزاع في الأرض المحتلة في غزة وإسرائيل المجاورة لها؛

(ب) إعلان نتائج الرصد والتقييم بغية تعزيز المساءلة وفي نهاية المطاف زيادة الامتثال لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي؛

(ج) الاستناد إلى مبدأ الرصد والتقييم المشتركين. وفي سبيل هذه الغاية، يمكن تشكيل لجنة من شخصين رفيعي المستوى، أحدهما يمثل فلسطين بالوكالة والآخر يمثل إسرائيل بالوكالة؛

(د) البناء على أساس الرصد الحالي لانتهاكات حقوق الإنسان (وسدّ الفجوات القائمة فيه)؛

(هـ) ضمان الوصول إلى الأرض المحتلة وإلى إسرائيل.

٢٣- ويود أعضاء البعثة أن يختتموا هذا التقرير ببعض الملاحظات المتعلقة بالحالة العامة في إسرائيل وفلسطين. فنحن معاً كبشر ننتمي إلى الجنْس البشري الواحد. ولن نجد سلامة ولا أمناً في العزلة أو الاستبعاد. ويرتبط أمن وحرية كل فرد منا ارتباطاً لا انفصام فيه باحترام بعضنا بعضاً. وقد أظهرت تجربتنا أن الأمن لا يأتي من فوهة البندقية. بل هو يأتي عندما نسلِّم بحقوق الإنسان للجميع ونحترمها.

٢٤- ويود أعضاء البعثة أن يعربوا عن امتنانهم للمنظمات والأفراد الذين قدموا المعلومات والدعم للبعثة. ويُعربون أيضاً عن تقديرهم العميق للدعم الذي تلقوه من أمانة البعثة ومن المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأخيراً، يُعرب أعضاء البعثة عن إعجابهم الشديد بأولئك الذين يعملون في ظروف صعبة في أوساط المدنيين في حالات النزاع.

ANNEXES

Annex 1

MEETINGS OF THE HLFFM IN GENEVA, DECEMBER 2006

- Permanent Representative of Israel
- Permanent Representative of Egypt
- Permanent Observer of Palestine
- High Commissioner for Human Rights
- President of the Human Rights Council
- World Health Organization
- UNCTAD
- UNWRA
- International Committee of the Red Cross
- OCHA
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
- United Nations Department of Safety and Security
- Human Rights Watch

Annex II

HIGH-LEVEL FACT-FINDING MISSION TO BEIT HANOUN

10-15 December 2006

Tentative schedule of appointments and visits

Sunday, 10 December				
	AM	07:55	Departure to Tel Aviv	Geneva
	AM	14:30	Arrival in Tel Aviv	Tel Aviv
	AM	16:30	Arrival in Jerusalem	American Colony Hotel, Jerusalem
	PM	17:30 20:00	Meeting with Irene Khan, Amnesty International SG OHCHR Briefing	American Colony Hotel, Jerusalem
Overnight in Jerusalem, American Colony Hotel				
Monday, 11 December				
	AM	08:00	Travel to Gaza	
	AM	09:30	Arrival at Erez Crossing	Gaza Strip
	AM	10:30	Meeting with Palestinian President Mahmoud Abbas	Gaza City
	AM	11:30	Visit to Beit Hanoun including members of families affected by violence and witnesses to the recent military operations	Beit Hanoun
	PM	16:00	Return to Gaza City	Gaza City
	PM	19:30	Dinner with Palestinian Center for Human Rights, Gaza Community Mental Health Programme, Palestinian Committee for Human Rights, Dameer Association	Hotel, Gaza City
Overnight in Gaza, Al-Daira Hotel				
Tuesday, 12 December				
	AM	09:30	Meeting with PRCS Representative in Gaza	Gaza City
	AM			
	AM	11:30	Visit to hospitalized survivors and medical practitioners in Jabaliya and Beit Lahia	Jabaliya and Beit Lahia
	PM	13:00	Follow-up visits to Beit Hanoun	Beit Hanoun
	PM	16:00	Departure to Jerusalem	Erez
	PM	18:00	Arrival in Jerusalem	American Colony Hotel
Overnight in Jerusalem, American Colony Hotel				

Wednesday, 13 December				
	AM	09:30	Meeting with WHO Representative	WHO
	AM	11:00	Meeting with ICRC: Head of Mission; Protection Coordinator	Jerusalem
	PM	13:30	Lunch with *Btselem* Research Director	Jerusalem, American Colony
	PM	15:30	Meeting at OCHA and Palestinian NGOs	Jerusalem, Old City
	PM	17:30	Visit to hospitalized survivors and medical practitioners in Jerusalem or Tel Aviv	Jerusalem or Tel Aviv
Overnight in Jerusalem, American Colony Hotel				
Thursday, 14 December				
	AM	09:30	Meeting Mr. Alvaro de Soto UN Special Coordinator for the Middle East Peace Process	UNRWA, Jerusalem
	AM	11:00	Meeting with Mr. Kevin Kennedy, UN Humanitarian Coordinator	UN House, Jerusalem
	PM	13:00	Meeting with Karen Koning AbuZayd, UNRWA Commissioner General	Jerusalem
	PM	15:00	Meeting with HRW representative	Jerusalem
	PM	17:00	Meeting with Amnesty International Representative	Jerusalem
Overnight in Jerusalem, American Colony Hotel				
Friday, 15 December				
	AM	10:00	Departure to Tel Aviv	Jerusalem
	AM	11:30	Meeting with Physicians for Human Rights	Tel Aviv
	PM	12:30	Departure to airport	Tel Aviv
	PM	15:50	Departure to Geneva	Tel Aviv
	PM	21:10	Arrival to Geneva	Geneva

Annex III

CHECK AGAINST DELIVERY

Human Rights Council High-Level Fact-Finding Mission
Established Under Resolution S-3/1

Statement of
Professor Christine Chinkin
member of the High-Level Fact-Finding Mission,
to the Fourth Session of
the United Nations Human Rights Council

Geneva, 22 March 2007

Mr. President

Excellencies

Ladies and gentlemen

1. Thank you for the opportunity to update the Council on the efforts of the High-Level Fact-Finding Mission established under Council Resolution S-3/1 to discharge its mandate. This update is provided on behalf of myself as a member of the Mission, and Archbishop Desmond Tutu, the Leader of the Mission. Archbishop Tutu sends his apologies for his inability to be with us today.

2. The High-Level Fact-Finding Mission was established by Resolution S-3/1 adopted on 15 November 2006 with a mandate to travel to the town of Beit Hanoun in the occupied Palestinian territory of Gaza following Israeli military operations carried out there around the 8th of November 2006. The Mission was mandated to, inter alia:

    a. Assess the situation of victims;

    b. Address the needs of survivors; and

    c. Make recommendations on ways and means to protect Palestinian civilians against any further Israeli assaults.

3. We were asked to report to the Council no later than the middle of December 2006 on progress made towards the fulfilment of its mandate.

4. The Council has before it a letter from Archbishop Tutu to the President of the Council dated 11 December 2006. This letter sets out the events surrounding the appointment of the members of the High-Level Fact-Finding Mission, its work in Geneva prior to 11 December 2006, and the ultimate failure of Israel to provide the Mission with the necessary official visas for it to carry out its mandate.

5. The members of the Mission would like to reiterate here four points made in that letter.

    a. First, Archbishop Tutu immediately made it clear to Israeli authorities that he wished the mission to visit both Gaza and Israel in order to meet with both Palestinian and Israeli officials and non-governmental organizations to hear the views of all;

    b. Second, the Archbishop indicated from the outset to all parties that he was obliged to return to Cape Town by the 16th of December at the latest, and that travel to Beit Hanoun would thus have to commence on the Sunday the 10th of December at the latest. The deadline for receiving visas was thus communicated as being 4 p.m. on Friday the 8th December 2006;

c. Third, the Permanent Representative of Israel made it clear to the Mission on a number of occasions that while the position of his Government was not to cooperate with the Mission, the members of the Mission would not be barred from entering Israel. This position was reiterated in a number of comments to the media by Israeli officials;

d. Fourth, the mission did not travel to Beit Hanoun as mandated because Israeli authorities failed to provide the necessary official visas.

6. Let me reiterate that the decision of the Mission to abandon attempts to travel to Beit Hanoun for want of visas was not taken lightly. The Mission was led to believe - by official and media statements - that visas would be granted. Indeed despite visas not being issued by 4 p.m. on Friday the 8th of December, the Mission continued to wait for a response until the evening of Saturday the 9th of December, when airline and other arrangements - including those for the very full schedule of planned interviews in both Israel and Gaza - were finally cancelled.

Mr. President, distinguished delegates

7. It was - and remains - a matter of grave concern to us that a duly-mandated mission of this Council would be prevented from addressing a critical human rights situation due to the non-cooperation of a concerned Government in respect of issuing visas. We expressed this concern in the clearest possible terms during a press conference held in Geneva on Monday the 11th of December.

8. Once it became clear that the Mission would not be permitted to travel to Beit Hanoun via Israel on the 10th of December as planned, I and Archbishop Tutu considered the most appropriate means of giving effect to our mandate. In doing so, we took into account a number of factors, including the following:

a. The events of early November 2006 in Gaza, and in Beit Hanoun in particular, required an investigation into possible serious human rights violations by Israel. This Council's decision to dispatch the Mission to Beit Hanoun reflected its deep concern at the corroborated reports of the killing and injuring of civilians by Israeli armed forces. The information presented to the Mission during its briefings in Geneva confirmed the gravity and urgency of the situation;

b. The mandate of the Mission not only explicitly required that it "travel to Beit Hanoun" but that it "assess the situation of victims" and "address the needs of survivors". Each of these elements required that the Mission have access to victims, survivors and witnesses in Beit Hanoun and elsewhere;

c. The Mission carefully investigated the possibility of assessing the situation of victims and survivors by visiting places outside Israel and Gaza where those individuals may have been removed for medical treatment. Our investigations revealed that of 51 individuals injured in the incident at Beit Hanoun, all except 6 were treated in the occupied territory of Gaza. Of those six who were removed for treatment, three were

hospitalized in Israel and three in Egypt. Of course some of the victims of the attack were not among the dead or injured, for example, family members of those killed. For these individuals, the possibility of them leaving Gaza was extremely limited. It is fair to say, at this point, that the continued military occupation of Gaza itself was the greatest factor frustrating the Mission, preventing as it did victims of the Beit Hanoun incident from leaving the territory, and preventing the Mission from entering Gaza. Thus, to meet with and assess the situation of victims and to address the needs of survivors, the Mission had no choice but to travel to the occupied Palestinian territory of Gaza;

d. Access to Gaza and to Beit Hanoun might have been possible via Egypt and the Rafah Crossing, thus obviating the need for official visas to enter Israel. The Mission investigated this possibility closely, and raised the issue with the Permanent Representatives of Egypt and Israel in Geneva, with United Nations actors in Gaza and with United Nations security officials. Ultimately the Mission reluctantly accepted that entry via the Rafah Crossing was not feasible for a number of reasons:

   i. First, the Rafah Crossing was only open to Palestinian trade and not pedestrians. Further, from the 1st of June 2006 until the 11th of December 2006, the Crossing had only opened 23 times, and in the month of November 2006 had only opened on 2 days;

   ii. Second, crossing at Rafah required the cooperation of Israeli authorities, which may not have been forthcoming in light of the statements to the Mission by the Permanent Representative of Israel mentioned earlier;

   iii. Third, at the time, the United Nations Department of Safety and Security did not authorize United Nations missions to make the crossing at Rafah for security reasons;

   iv. Finally, entering Gaza via Egypt would frustrate the Mission's desire to meet with Israeli officials and organizations.

e. The Permanent Representative of Israel proposed that myself and Archbishop Tutu enter Israel in our personal capacities rather than as members of a Mission constituted by the Human Rights Council. This proposal was immediately rejected for a number of reasons, principal among them being the following:

   i. First, it would have effectively denied the mandate of the Mission and the authority of this Council;

   ii. Second, it would not have guaranteed access to Beit Hanoun, as the cooperation of Israeli authorities would still be required to enter Gaza; and

   iii. Third, it would have denied access to Secretariat staff, whose crucial assistance to the Mission was mandated by the Council in its resolution.

9. Let me say here that the Mission was aware that another fact-finding mission in relation to the incidents at Beit Hanoun had been established by the General Assembly on the 17th of November 2006. Informal consultations were held at the Secretariat level to ensure that the two Missions' visits to Beit Hanoun did not occur on the same days. We understand that the General Assembly Mission was also not provided with the necessary cooperation of Israel, and consequently did not travel to Beit Hanoun nor has it produced a report.

Mr. President

10. In light of these factors, the Mission concluded that the failure by Israel to issue the necessary official visas frustrated the very core of our mandate. Without travelling to Beit Hanoun and meeting the victims and survivors, the Mission would not be in a position to independently assess their situation nor to formulate recommendations for protection in the future. The option of interviewing victims in third countries was not feasible for - as I have noted earlier - only six of the victims were hospitalized outside Gaza and only three of those outside Israel.

11. Although a significant amount of information on the Beit Hanoun situation was provided to the Mission in Geneva, the Archbishop and I concluded that a substantive report relying on second-hand information and insights was not envisaged in the clear wording of Resolution S-3/1, which explicitly asked the mission to travel to Beit Hanoun, meet with victims and survivors, undertake assessments and make recommendations on the basis of these.

12. That said, the information provided suggests that the Israeli military operations in and around Beit Hanoun in November 2006 resulted in grave human rights violations. The documented loss of life and injuries to civilians have consequences not only under human rights law but also under international humanitarian law. Apart from the broader so-called "Autumn Rains" operation of the Israeli Defence Force, the shelling of Beit Hanoun around 5.35 a.m. on the 8th of November 2006 resulted in the deaths of 19 people (including 7 children) and injury to 51. Sixteen of those killed were members of the same family. Beyond possible violations of the right to life, numerous credible reports link Israeli action to violations of human rights relating to health, food, housing and education. The damage to physical infrastructure from the shelling of Beit Hanoun compounded the worsening situation in the town after a week of Israeli military operations. According to United Nations sources, at the time of the shelling most areas of the town were without electricity and water and there had been extensive infrastructure damage, primary health-care services had ceased to exist, and 18 homes had been demolished, with a further 150 damaged.

Mr. President

Distinguished delegates

13. The seriousness of the allegations relating to Israeli military activity in and around Beit Hanoun last November should not be understated. In order to ascertain what happened and to assess the situation of those affected, the international

community - through the Human Rights Council - decided to send an independent fact-finding mission to the town. To date this has not been possible. Despite the passing of time and the consequent possible loss of evidence, the members of the Mission feel strongly that the need remains for an investigation as requested by the Council with a view to formulating recommendations for the protection of the human rights of individuals in the area.

14. On behalf of Archbishop Tutu, I would like to express our appreciation to those individuals and organizations who provided us with briefings on the situation in Beit Hanoun, as well as those who had agreed to assist and meet with us in Gaza and in Israel.